



## مجلس الدولة

باختصار

حماية الحرّيات والحقوق الأساسية للأشخاص  
الدفاع عن المصلحة العامة  
السهر على نوعيّة الحكم العام



**جان مارك سوفيه**  
نائب الرئيس

يترأس مجلس الدولة نائب الرئيس. وهذه التسمية المبتكرة تعود إلى زمن بعيد، يوم كان رئيس الدولة أو سلطة سياسية على رأس مجلس الدولة.

## المشورة، المحاكمة، الإدارة

مجلس الدولة هو مستشار الحكومة في إعداد مشاريع القوانين والأوامر وبعض المراسيم. وهو أيضاً الذي يردّ على طلبات المشورة التي ترفعها الحكومة حول مسائل قانونية كما أنه يقوم، بطلب من الحكومة أو بمبادرة منه، بدراسات حول أية مسألة إدارية أو متعلّقة بسياسة عامة.

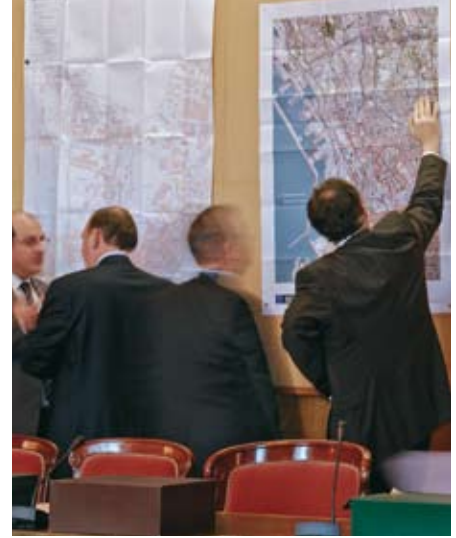
ومجلس الدولة هو أيضاً القاضي الإداري الأعلى: فهو الذي يفصل نهائياً في نشاطات السلطة التنفيذية، والهيئات الإقليمية والسلطات المستقلة والمؤسسات العامة الإدارية أو الهيئات التي تملك صلاحيات القوة العامة.

وبحكم وظيفته المزدوجة، القانونية والاستشارية، يؤمّن مجلس الدولة خضوع الإدارة الفرنسية فعلياً للقانون: وهو بذلك واحد من الأجهزة الأساسية لدولة القانون في بلدنا.

أخيراً، فإن مجلس الدولة هو المدير العام للمحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية.



قسم النزاعات كما هي مشكلة للحكم بالقضايا.  
تحكم في الشؤون التي ترتدي صعوبة خاصة على  
صعيد التقنية القانونية.



جلسة قسم الأشغال العامة وتجمع أعضاء  
من مجلس الدولة وممثلين عن الحكومة.

## تقديم الشورى للحكومة

يمارس مجلس الدولة وظيفته كمستشار للحكومة من خلال خمسة أقسام متخصصة: قسم الداخلية وقسم المالية وقسم الأشغال العامة والقسم الاجتماعي وأخيراً قسم الإدارة الذي أنشئ في 2008. وهناك مقرر موكل بجمع الوثائق ودراسة الملفات. ويمكن لممثلي الوزراء، الذين يحملون لقب مفوضي الحكومة، تنوير مجلس الدولة حول المغزى العام لنص ما وشروط إعداده وأسباب الاختيارات التي تمت. ويُرفع بعد ذلك المشروع الذي يُعدّه المقرر إلى القسم المعني لمناقشته ثم التصويت على التعديلات المقترحة.

تضاف إلى هذه الأقسام الجمعية العمومية التي تشمل كافة مستشاري الدولة برئاسة نائب الرئيس، والتي تبت إلزاماً في معظم مشاريع القوانين والأوامر. وفيما عدا حالات نادرة، فإن مشورة مجلس الدولة ليست ملزمة، وإن كانت الحكومة تعمل بها إلى حدّ كبير.

وأضيف مؤخراً إلى الأقسام الاستشارية، الموكلة بدراسة النصوص التي تعدّها الحكومة، قسم التقرير والدراسات الموكل بإعداد التقرير السنوي وبتنسيق الدراسات والسهر القانوني في المجال الأوروبي، والذي يتابع المسائل المرتبطة بتنفيذ قرارات مجلس الدولة. وقد ألحقت بهذا القسم بعثة العلاقات الدولية، ومهمتها تنسيق نشاطات التعاون التي يضطلع بها مجلس الدولة والهيئة القضائية الإدارية إمّا في إطار ثنائي مع العديد من الهيئات القضائية الأجنبية، أو في الإطار المتعدد الأطراف الذي تؤمّنه الجمعيات الدولية للهيئات القضائية (الجمعية الدولية للهيئات القضائية الإدارية العليا، جمعية مجالس الدولة والهيئات الإدارية العليا في الاتحاد الأوروبي).

## محاكمة الإدارة

تحكم الهيئة القضائية الإدارية بالنزاعات القائمة بين شخص عام وشخص خاص (فرد أو جمعية أو شركة) أو بين شخصين عامين. ويغطّي هذا الاختصاص حقولاً متعدّدة. الحرّيات العامة، الشرطة الإدارية، الضرائب، العقود الإدارية، الوظائف العامة، الصحة العامة، المنافسة، حقوق البيئة، تنظيم المناطق، التنظيم المدني، الخ... ومجلس الدولة، الذي يمثّل أعلى درجة في السلم القضائي الإداري، هو في قلب العلاقة بين المواطنين والسلطات العامة. وحده القاضي الإداري يستطيع في الواقع إلغاء أو تعديل القرارات التي تتخذها السلطات التي تمارس سلطة تنفيذية، الإدارات المركزية وغير المركزية وموظفيها، أو الهيئات الإقليمية، أو الهيئات العامة الخاضعة لسلطتها أو لرقابتها. في السياق الحالي للرهانات السياسية والاجتماعية الكبيرة، ارتفعت النزاعات الإدارية بالمتوسط بحوالي 10٪ في السنوات الأخيرة.

كلّ سنة 170 ألف حكم صادر عن المحاكم الإدارية

و26 ألفاً عن محاكم الاستئناف الإدارية

و12 ألفاً عن مجلس الدولة





صورة فرضية لمشروع قاعة الجلسات، لإنشاء المحكمة الإدارية في طولون.  
المبنى الجديد للمحكمة الإدارية في نيم.

## إدارة المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية

إن مجلس الدولة موكلٌ بتأمين إدارة وتسيير 40 محكمة إدارية و 8 محاكم استئناف إدارية وبعض الهيئات القضائية المتخصصة (منها المحكمة الوطنية لحقوق اللجوء).

وفي سبيل إدارة جسم القضاة، تعاون المجلس هيئة استشارية مستقلة، هو المجلس الأعلى للمحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية (CSTA). ويترأس هذا المجلس نائب رئيس مجلس الدولة ويتألف من أعضاء مجلس الدولة ومدراء الإدارة المركزية وممثلين منتخبين للقضاة الإداريين ومن ثلاثة أشخاص مؤهلين، وهو يفصل بنوع خاص في مسألة إدارة السيرة المهنية للقضاة الإداريين وفي مجمل مشاريع النصوص التي تهتم القضاء الإداري. وبحكم مهامه كما بحكم تكوينه، يشكل المجلس الأعلى للمحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية (CSTA) ضمانة بالغة الأهمية لاستقلالية القضاة الإداريين. وهؤلاء القضاة لا يمكن عزلهم.

أما إدارة موظفي الأقاليم فموزعة بين مجلس الدولة ووزارة الداخلية. ففي الوقت الذي تخضع فيه الوظائف التي يضطلع بها أولئك الموظفون في الهيئات القضائية الإدارية لمجلس الدولة، فإنهم تابعون في الواقع للملاك الوطني للمحافظات (الولايات) أو لملاك الإدارة المركزية لوزارة الداخلية.

أخيراً، فإن مجلس الدولة يؤمن إدارة ميزانية المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية. فيقوم بنوع خاص بتوزيع الإمكانات في مجال الاستثمار العقاري أو التجهيز المعلوماتي. وهكذا يتم بنجاح منذ بضع سنوات تنفيذ برنامج هام لإعادة الإسكان، وتوسيع وتجديد مكاتب الهيئات القضائية، كما تم تركيب نظام معلوماتي حديث لتسيير الملفات النزاعية في المحاكم الإدارية وفي محاكم الاستئناف الإدارية.



### هيئة قضائية متسمة بالجودة

- في سبيل إخضاع الإدارة فعلياً للقانون، يسهر مجلس الدولة والهيئة القضائية الإدارية كلها بنوع خاص على:
- وحدة الاجتهادات وتجانسها وقابلية توقعها؛
  - التحكم بمهل المحاكمات التي تم تقليصها على نحو مدهش خلال العقد المنصرم؛
  - حقيقة وعمق الرقابة المنجزة على الإدارة (حق الرجوع في فرنسا مفتوح إلى حد بعيد)؛
  - فاعلية الإجراءات المستعجلة التي تمثل حالياً حوالي 10٪ من القضايا؛
  - تنفيذ قرارات القضاء الإداري.



نظام معلوماتي حديث لإدارة الملفات النزاعية في مجلس الدولة وفي المحاكم ومحاكم الاستئناف الإدارية.

جو العمل في قاعة «بارودي»

## أعضاء مجلس الدولة

مجلس الدولة هو أول هيئة لكبار موظفي الدولة في فرنسا ويعدّ حوالي 300 عضو يتمّ اختيارهم إمّا عن طريق المسابقات العامة أو من خارج مسابقات الدولة. تقترح كل سنة، في المتوسط، خمسة مناصب «قضاة متدربين» للطلاب الأفضل مرتبة المتخرجين من المعهد العالي للإدارة (ENA). ويتمّ ترقيتهم ليصبحوا مقرّرين بعد أربع سنوات، ثم مستشاري دولة (أعضاء في مجلس الدولة) بعد اثنتي عشرة سنة في هذه المرتبة. يتمّ التقدّم بحكم الأقدمية فقط، وهذا ما يشكّل ضمانة كبيرة على صعيد الاستقلالية.

إضافة إلى الاختيار عن طريق المسابقة، هناك الاختيار من الخارج: مقرّر من أربعة وعضو من ثلاثة تختارهم الحكومة من الشخصيات الخارجية بالنسبة للهيئة. ويخصّص جزء من التعيينات الخارجية لأعضاء المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية بناء على اقتراح نائب رئيس مجلس الدولة. علاوة على ذلك، يعدّ مجلس الدولة مستشارين في خدمة غير عادية، يعيّنون لأربع سنوات ولا يشتركون إلا في الأقسام الإدارية. التعيينات الخارجية والخدمة غير العادية تُعيّن مجلس الدولة بخبرات ومؤهلات متنوّعة نفيسة.

يتمّ إلحاق الأعضاء في الوقت نفسه أو بالتعاقب بقسم النزاعات (القاضي الأعلى للنظام الإداري) أو بقسم إداري (مجلس الحكومة). بعض الزملاء يختارون العمل خارج مجلس الدولة، على سبيل المثال لممارسة عملهم لدى رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو الوزراء. يمكنهم أيضاً أن يُحالوا لشغل مناصب عليا في الإدارة الفرنسية. بعض أعضاء مجلس الدولة يجلسون بصفة قضاة وطنيين في أعلى الهيئات القضائية الدولية (محكمة العدل الدولية، محكمة العدل للمجموعات الأوروبية، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان). أخيراً، فإن بعض الزملاء يطلبون بأن يوضعوا في وضعية التصرف، لكي يتمكنوا، بنوع خاص ولفترة زمنية محدودة، من مزاولة مهام في القطاع الخاص.

## موظفو مجلس الدولة

خدمات المرتفقين (الاستقبال، الاستعلام)، الإدارة العامة، الموارد البشرية (التدريب، النشاط الاجتماعي)، إدارة الموازنة والمالية (مراقبة التسيير)، نظم وشبكات المعلومات، اللوجستية العقارية والتقنية، الموارد المستندية، الاتصال والتواصل... يساعد الأعضاء الممارسين في مجلس الدولة يوماً 350 موظفاً - مسؤولي الأقسام والوظائف الإدارية - في حين لم يكن عددهم يتخطى 150 لثلاثين سنة خلت. فمنذ تلك الفترة، أنيط بمجلس الدولة الاضطلاع بأعباء تضاعف حجمها على صعيد الاستشارة والنزاعات كما أن المجلس يدير مجمل محاكم الاستئناف الإدارية والمحاكم الإدارية، أي ما يقارب 2 500 قاض وموظف.



Conseil d'État - مجلس الدولة

1 place du Palais-Royal 75100 Paris cedex 01

[www.conseil-etat.fr](http://www.conseil-etat.fr)